كانت موجهة إلى أنظمة الحكم الرجعية تماماً والتي يمكن اعتبارها عادة أشد الانظمة مقاومة للشيوعية»[١٢٥].

وعليه، يتضح أن التغيير الذي تتجه إليه التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، لا ينبغي أن يقتصر، بشكل معزول، عن الجانب «الاقتصادي» الكمي من عملية التنمية، بل ينبغي إيلاء أهمية حاسمة للجانب النوعي التغييري الاجتماعي والسياسي الشامل، وفي مقدمته كما يذكر لانجة، «إزالة المصالح الثابتة الأجنبية والمحلية» التي تعارض «الدوافع أثانية تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية». كما لا بد من وجود تأييد شعبي واسع للخطة بحيث «يعتبر كل مواطن أن من واجبه الإسهام في إنجاح تنفيذها»[١٢٦].

ويؤكد شارل بتلهايم أنه لابد في بداية سياسة التنمية من «التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي من المتعذر، وأحياناً من المستحيل أن تؤدي إلى تقدم الاقتصاد. ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة، وعلاقات الملكية، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب، أي العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان». فهذه الهياكل القديمة بقيت «بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها» لكونها «عراقيل فعالة» في طريق التنمية الاقتصادية[١٢٧].

لقد كان «التطور الاقتصادي يعني دائماً، من الناحية التاريخية، تحولاً عميقاً في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وفي التنظيم السائد في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتطور الاقتصادي كانت تحركه دائماً طبقات وجماعات لها مصلحة في نظام اقتصادي واجتماعي جديد»[١٢٨].

التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني

إزاء هذا الفهم لعملية التنمية بمختلف أبعادها، كيف يمكننا أن نتعاطى مع خصائص التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني ضمن إطار حركة تحرره الوطنية، ولجهة الصلة بحملة محو الأمية وتعليم الكبار؟

لقد أوضحنا أن الاستعمار القديم والجديد هو السبب الرئيسي للتأخر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية. فالسيطرة الاستعمارية لعبت دوراً كبيراً في المحافظة على أشكال تنظيمية وسياسية معينة؛ وفي حالات كثيرة قامت الدول الاستعمارية بخلق كيانات سياسية طفيلية (ضمن إطار سياسة التنافس والتجزئة الاستعمارية) لا تملك مقومات الوجود والاستمرار بدون الدعم الامبريالي على مختلف الأصعدة. وفي هذا السياق جاء قيام الدولة الصهيونية المغتصبة على أرض فلسطين، وكشكل خاص من أشكال السيطرة الامبريالية على فلسطين والمنطقة العربية. فقد تبنت وشجعت الدول الامبريالية، نظراً للأهمية الاستراتيجية لفلسطين في سياسة التنافس والسيطرة الامبريالية، المشروع الصهيوني، فأوجدت من خلال فرض الأمر الواقع بقوة العنف بؤرة للتوتر الدائم، ومكنت الصهيونية من القيام بدورها الاستيطاني والعدواني ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية، للحيلولة دون التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الوحدة العربية.